مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:4 / العدد: 2 / ديسمبر2020، ص ص15-35.

حوكمة الشركات ودورها في استقرار بيئة الأعمال–دراسة تجارب دولية

Corporate governance and its role in stabilizing the business environment -international experiences Study

د.شراف عقون*
Charaf Aggoun
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
aggoun.charaf@yahoo.fr

د.قرمية دوفي
Garmia Douffi.
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
wisale2007@yahoo.fr

د.عزيز بوروينة
Aziz Bourouina
المركز الجامعي ميلة–الجزائر
a.bourouina@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/10 ***تاريخ القبول:2020/06/04*** ***تاريخ النشر: 2020/12/31***

الملخص : يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على حوكمة الشركات باعتبارها إحدى أهم القضايا التي تحضى بالاهتمام على المستوى الأكاديمي، وبما توفره من آليات وشروط تحسين بيئة الأعمال التي تحمي مصالح جميع الأطراف، وقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى أربعة محاور حاول من خلالها إبراز جميع الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع حوكمة الشركات من خلال تناول الأدبيات المتوفرة مع التحليل، محاولا من خلال ذلك إبراز أهمية آليات الرقابة الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالوظيفة المحاسبية، كما حاول عرض بعض تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أصبحت ضرورة تفرضها المرحلة الاقتصادية التي يمر بها العالم وطبيعة بيئة الأعمال المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، بيئة الأعمال، آليات الرقابة، أصحاب المصالح.

تصنيفJEL: G3 , H7

Abstract : This researchaimed to shedding light on corporategovernance as one of the most important issues of concern to academiclevel. As itprovides a mechanisms that lead tobusiness environment upgrade and protection interests of all parties. For thatthe researcher divided his warke into four axes to illuminate on theoretical aspects of Thistopic. By addressing the literature and highlightimportance of control mechanisms, He is also tried to present the experiences of developed and developing countries.

Keywords: Corporate Governance, Business Environment, Oversight Mechanisms, Stakeholders.

JEL classification codes: G3 , H7.

---

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، حيث أظهرت هذه الأزمة ضعف الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم مجال الأعمال والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة والدور الرقابي لإدارة على النشاط، فهذه الأزمة كانت نتيجة للمعاملات بين الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء من جهة وبين منشآت الأعمال والحكومة من جهة أخرى، إضافة الى معاملات مشبوهة كحصول الشركات على عدد كبير من القروض القصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بذلك وإخفاء مؤشرات الديون من خلال اتباع طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، كما انه وخلال الفترة الممتدة بين 1990 الى2000 اين شهدت هده الفترة فضائح لشركات أنرون، وورلدكوم، ووشوك، فيقندي العالمية، وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات عن تلاعب هذه الشركات في قوائمها المالية واخفائها لمؤشرات أدائها الحقيقية على المساهمين فيها، من اجل الحفاظ على أسعار الأسهم وضمان استمرار دورة التمويل، الأمر الذي مكن من حدوث أزمات اقتصادية حانقة لم تؤثر فقط على الشركات بل مست جميع الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح، حيث اثر ذلك على بيئة الأعمال بشكل سلبي انعكس مباشرة على التوازنات المالية للدولة والمجتمع والنظام الاقتصادي ككل، وهو ما استدعى ضرورة تدخل الدولة ممثلة في هياكلها الإدارية من خلال فرض مجموعة من الأدوات القانونية والتنظيمية وفي اطار ما يسمى بحوكمة الشركات من اجل ضبط العلاقات لجميع الأطراف دوي المصلحة والشركات.
تأسيسا على ما سبق تطرح التساؤل التالي:

ما لمقصود بحوكمة الشركات وكيف يتم إرساءها بالإشارة لتجارب دولية؟

أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال الاختلالات التي تعاني منها بيئة الاعمال الدولية والمحلية نتيجة بعض ممارسات الشركات التي أثرت سلبا على الأطراف دوي العلاقة واصحاب المصالح بالشركة، ودور حوكمة الشركات في معالجة مثل هذه الاختلالات.
أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على قضية حوكمة الشركات وبيان الابعاد المتعلقة بها من حيث أسسها النظرية وعلاقتها بالمحاسبة وآليات الرقابة الداخلية والخارجية، مع عرض لبعض تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال.
حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:
المحور الأول: عموميات حول حوكمة الشركات؛
المحور الثاني: علاقة الوظيفة المحاسبية بحوكمة الشركات؛

المحور الثالث: أهمية آليات الرقابة الداخيلة والخارجية في حوكمة الشركات؛
المحور الرابع: نمادج تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والنامية.

المحور الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

أولا: تعريف حوكمة الشركات

كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني (kubern áo) والذي يعني التوجيه، وفيما بعد انتقلت إلى اللاتينية ومن ثم إلى اللغات الأخرى، وفي اللغة العربية لم يتم اعتماد مصطلح حوكمة الشركات الا في سنة 2003 (حسين عبد الجليل، 2010، ص8) حيث قرره مجمع اللغة العربية كاصطلاح يؤدي معنى (Corporategovernance)، والحوكمة لغة على وزن الفوعلة مشتقة من الحكم، والتي تعني السيطرة على الأمور والتحكم فيها من خلال وضع القيود والضوابط.

أما اصطلاحا فقد اعطيت لحوكمة الشركات عدة تعاريف طبقا لوجهات نظر الباحثين ونتائج التقارير، وفيما يلي سنورد بعض اهم التعاريف التي تناولت حوكمة الشركات:

- **عرفت حوكمة الشركات** بأنها "أنشطة الرقابة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لضمان نزاهة عمليات إعداد التقارير المالية، فهي النظام الذي يتم من خلاله توجيه وتسليط الرقابة على الشركات" (Cadbury A ,1992,p14)

- **عرفت الحوكمة** على انها: " فن ممارسة الرشادة والعقلانية، وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل الأمان، وتفعيل توظيف الموارد، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي الوقت ذاته تحقيق عقلانية التصرفات الإدارية، وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري والرعونة الإدارية (علي احمد زين، حسني عبد الجليل، 2009، ص73)"

- **عرفها صندوق النقد الدولي** على انها: "الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى تحقيق الشفافية"(غضبان حسام الدين،2011).

- **عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على انها: "هي عملية تساعد على خلق مناخ من الثقة والشفافية والمساءلة وذلك من أجل تعزيز الاستثمار على المدى الطويل الأجل والاستقرار المالي وضمان سلامة الأعمال التجارية، وهي ثلاثة عوامل تؤدي تدفع إلى تحقيق نمو أقوى ومستمر وبناء مجتمعات أكثر تكاملا(طارق عبد العالي ،2005، ص10) "

نشير هنا الى وجود مقاربتين لتناول موضوع حوكمة الشركات، مدخل المساهمين والذي يحصر مفهومها في ضمان تعظيم حقوق المساهمين، ومدخل أصحاب المصالح الذين يمثلون مجموعات الأطراف دوي العلاقة بالشركة كالعملاء، الموردين، المستخدمين، حيث يعتبر المدخل الثاني هو

المدخل الاعم كونه يتطابق مع أسباب ظهور حوكمة الشركات لكون ان هذه العملية لا تستهدف المساهمين فقط بل تهدف إلى ضمان تموقع وتفاعل جيد بين الشركات والأطراف المحيطة بها ضمن بيئة الاعمال.

ومن خلال التعاريف السابقة تبرز لنا عدة نقاط جوهرية يشير اليها مفهوم حوكمة الشركات وهي كالتالي:

- الحوكمة هي مجموعة من الأطر التنظيمية والقانونية التي تعمل في مجموعها على تنظيم عمل الشركات وممارساتها حيث تخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر؛
- تؤكد الحوكمة على قواعد الإفصاح المالي والإداري وكافة المعلومات الأخرى والعمل على توفيرها من حيث الكم والنوع سواء للمستثمرين او للأطراف الأخرى التي تهمها؛
- تتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين في الاطار الذي يحمي مصلحتهم ويؤدي الى تحقيق أهداف الشركات؛
- توفر الحوكمة معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل المساهمة في تطوير المؤسسة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

تعتبر حوكمة الشركات عملية شاملة توفر اطارا متكاملا تضمن فيه حقوق جميع الأطراف وتوفر للشركات بيئة مشجعة على نموها وتحقيق أهدافها، من اجل ذلك نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من الخصائص التي تميز النظام الفعال لحوكمة الشركات والمتمثلة فيما يلي (ميكراكراسينكي، 2008، ص6):

- **ضمان المشاركة:** وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة هيئات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، حيث تتعلق تتوقف المشاركة على مدى التمكين من المشاركة وحرية النقد وعلى مدى توفر القدرات للمشاركة البناءة؛
- **الإدامة:** وهي الإمكانية لإدامة نشاطات الحوكمة وإدامة التنمية الشمولية التي تمس جميع الأطراف؛
- **الشرعية:** بمعنى أن تكون قرارات السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في الشركات والعمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة؛

- **الشفافية:** ويقصد بها حرية تدفق وتداول المعلومات والافصاح عنها مع تحقيق الكفاية من الناحية الكمية والنوعية لفهم ومتابعة العمليات في الشركات، كما يجب ان تعكس هذه المعلومات الوضعية الحقيقية للشركة؛
- **العدالة والمساواة:** حيث تتساوى الفرص بين الجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم.
- **تعزيز سلطة القانون:** بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق مع ضمان مستوى عال من الأمن والسلامة؛
- **الكفاية والفعالية في استخدام الموارد** :حيث يتم استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل الشركات لتلبية الاحتياجات المحددة وبطريقة مستدامة تضمن تحقيق اهداف جميع الأطراف دوي المصلحة؛
- **تحث على الاحترام والثقة:** وذلك لجميع الأطراف المتدخلة في نظـــام الحوكمة سواء من قبل القطـاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومة؛
- **المساءلة:** ويقصد بها ان يكون متخذو القرارات في الشركات وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور والدوائر المحددة ذات العلاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك الشركات؛
- **التمكين والتخويل:** بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها وانشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع؛

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من المبادئ التي تعزز نظام حوكمة الشركات من خلال توفير التوجيهات لبورصات الأوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، وغيرها من الجهات التي لها دور في عملية تطوير الإدارة لجيدة الشركات، و قد صدرت هذه المبادئ لأول مرة في عام 1999 وأصبحت تمثل اهم المعايير الدولية في حوكمة الشركات، حيث تم تبنيها من طرف مجلس الاستقرار المالي للأنظمة المالية السليمة وصادقت عليها مجموعة العشرين، وفيما يلي نذكر هذه المبادئ (ECDO, 2015) :

1- وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:

ويقصد به ان يكون اطار الحوكمة متسقا من الناحية القانونية ويتوفر على رزمة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأطراف وتوجهها في الاطار الذي يحقق أهدافها دون الاخلال بالموازين الداخلية للمؤسسات وأهداف أصحاب المصالح، كما يجب ان يضم إطار الحوكمة سلطات وهيئات رسمية تنقسم بينها المسؤوليات بشكل واضح وان تتمتع هذه

الهيئات بالشفافية والنزاهة واحترام القانون، كما يجب ان يكون هناك سوق منظم تسود فيه ظروف الحرية وبعيد عن التدخلات التي تؤثر على موازينه ومصالح الأطراف الناشطة فيه.

2- ضمان الحقوق والمعاملة العادلة للمساهمين والملاك الاساسين:

في إطار حوكمة الشركات يجب حماية وتسهيل ممارسة الحقوق والمعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أصحاب المساهمات الاقل او المساهمين الأجانب، حيث يتم تعريفهم جيدا بحقوقهم مع ضمان التعويض العادل لجميع الأطراف في حالة انتهاكها، فعلى هذا الأساس لابد أن يضمن للمساهمين الحق في تسجيل الملكية، تداول الأسهم، الحصول على المعلومات، المشاركة والتصويت في الاجتماعات، اقتسام الأرباح، كما يجب ان تتاح لهم فرصة مسائلة الإدارة.

3- تفعيل أدوار المستثمرين المؤسسين، أسواق الأسهم، والوسطاء الآخرين:

وذلك من خلال خلق حوافز للاستثمار على طول سلسة الاستثمار، وبناء سوق مالي مهيكل بشكل جيد يساهم في حوكمة الشركات، الأمر الذي يزيد من إمكانية المشاركة والمراقبة والمساهمة في اتخاذ القرارات من قبل المساهمين، كما يجب الاستعانة بالخبراء والوسطاء ووكالات التصنيف من اجل الحصول على التحاليل الضرورية والموضوعية قبل اتخاذ القرارات، إضافة الى منع التداول من الداخل أو ممارسة الاحتكارات او التلاعب في الأسواق.

4- تفعيل دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات:

في إطار حوكمة الشركات يجب أن يعترف بحقوق أصحاب المصلحة (الزبائن، الموردين، الدائنين، المستخدمين ...الخ) ويشجع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة والوظائف واستدامة المؤسسات، حيث تنشا حقوق أصحاب المصلحة بموجب القانون او عن طريق الاتفاقيات المتبادلة، والتي من خلالها يتم الاعتراف وحماية والتعويض عن الانتهاكات التي قد تمس حقوق اصحاب المصالح.

5- الإفصاح والشفافية:

يجب أن تضمن حوكمة الشركات الكشف في الوقت المناسب والدقيق عن الوضعية الحقيقية للشركات من حيث قوة مركزها المالي ومؤشرات أدائها والنتائج المالية والتشغيلية التي حققتها، والافصاح عن الممتلكات واصول الشركة، كما يجب أيضا الإفصاح الدقيق عن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذين والمكافئات التي يحصلون عليها، والاخطار المحتمل ان تقع فيها الشركات، من جهة أخرى يجب إعداد المعلومات والإبلاغ عنها وفقا لمعايير المحاسبة والتقارير المالية وغير المالية، فضلا عن ضرورة الخضوع بشكل سنوي للتدقيق الخارجي من اطراف مستقلة

الامر الذي يزيد من الشفافية، كما يجب ان تنشر المعلومات عبر قنوات مرنة تسهل الوصول الى المعلومات.

6- مسؤولية مجلس الإدارة:

في إطار حوكمة الشركات يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بكل مسؤولية وتوجيه الجهود في الإطار الذي يحقق أهداف جميع الأطراف، كما يجب على مجلس الإدارة الالتزام بالمعايير الأخلاقية وتطبيقها اثناء ممارسة المهام، كما يجب أن يفي المجلس ببعض الوظائف الأساسية وخصوصا فيما يتعلق بمراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية ومخاطر السياسات وإجراءات الإدارة والميزانيات السنوية وتحديد أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ...الخ، كما يجب ان يضمن مجلس الإدارة نزاهة المحاسبة المالية للشركة وأنظمة اعداد التقارير.

رابعا: مقومات حوكمة الشركات

تعبر المقومات عن مجموعة العناصر التي يجب توفرها لتطبيق نظام حوكمة فعال، والتي من أهمها (السحار أكرم صابر ، 2015، ص40):

1- توفر الإطار القانوني:

من اجل تفعيل عملية حوكمة الشركات لا بد من توفر مجموعة القوانين التي تحدد حقوق المساهمين واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية والمعنية بالشركة كالجان الإدارية والجمعية العامة ومراجع الحسابات، كما يجب ان يحدد الإطار القانوني الجهات المنوط اليها القيام بمراقبة وتطبيق إجراءات حوكمة الشركات.

2- توفر الإطار المؤسسي:

وهو الإطار الذي يعيين المؤسسات والاجهزة الرقابية المنظمة لعمل الشركات، مثل هيئات الرقابة على السوق، البنك المركزي، الهيئات العمالية، والجمعيات العمومية...الخ، كل هذه الهيئات التي توفر في مجموعها نظام مؤسساتي يضمن حقوق جميع الاطراف ويوفر البيئة الجيدة لنشاط الشركات.

3- الإطار التنظيمي:

ويتضمن عنصرين هامين هما النظام الأساسي للشركة والذي يمثل شريعة عمل ونشاط الشركة، وأما العنصر الثاني فهو الهيكل التنظيمي للشركة والذي يوضح أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء المجلس الإداري واللجان الإدارية، وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذين.

4- الحرص على مصلحة الشركة:

ان نشر ثقافة الحوكمة في الشركات والعمل على تفعيلها داخل بيئة الاعمال يدفع الى تحقيق مصلحة الشركات بالدرجة الأولى، وتحقيق مصالح جميع الأطراف بالدرجة الثانية على اعتبار ان الشركة هي سفينة جميع الأطراف الى بر الأمان وان تحقيق أهداف ومصالح الشركة سيؤدي في النهاية الى تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بها، فحوكمة الشركات في حدود هذا المفهوم تسعى الى تحقيق شروط النجاح والاستمرار.

المحور الثاني:علاقة الوظيفة المحاسبية بحوكمة الشركات

من الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في أصحاب المصالح، المساهمين، والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الوحدات الاقتصادية ضمن قوائمها المالية، والتقليل من اثار فجوات التوقع التي تعبر عن الاختلاف بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية حول نوعية وجودة بيانات التقارير بسبب الاختلاف في الأهداف الذاتية لكل منهما وعدم إدراك المستخدمين للإجراءات المراجعة وأهدافها، حيث تتجزأ وتنشأ فجوات التوقعات عن الأسباب التالية(متولي سامي وهبة ، 1993، ص ص: 6،5) :

- **فجوة المعقولية** :وتنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقع المجتمع (المستفيدين من خدمات المراجعة) من مراقبي الحسابات إنجازه، وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة.
- **فجوة الأداء:** وتنشأ نتيجة التباين في التوقعات المعقولة من جانب المجتمع لما يجب أن يقوم به مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي لمراقب الحسابات حيث يمكن ارجاعها الى نوعين من الأسباب:
  - تدني مستوى أداء المرجعيين نتيجة نقص الكفاءة المهنية لدي المراجعين ولعدم تقيدهم بمعايير المراجعة.
  - وجود فجوة بين المعايير الموجودة حاليا وبين تلك التي يحتاجها سوق العمل، بما يمثل فجوة بين الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجعين وبين الواجبات القائمة فعلاً والمحددة من قبل القانون.
- **فجوة التقرير** :وتعرف بأنها الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي المراجع المتمثل في تقرير المراجعة للقوائم المالية، وبين رأي المراجع الوارد في تقريره عن نتائج مراجعة القوائم المالية بسبب رغبة المستخدمين في الحصول على تأكيد مطلق من المراجع يفيد بدقة القوائم المالية، وإلى شكهم في رأي المراجع وخاصة في حـالة تـعثر المنشأة أو فشلها دون الحصول على إنذار مبكر من المراجع عن ذلك.

- **فجوة الاستقلال: نتيجة** انحراف السلوك الفعلي للمراجعين عن الاستقلال المتوقع منهم طبقا لقواعد السلوك المهني، حيث يؤثر ذلك على حيادية المراجع ويمنعه من إبداء وجه نظر موضوعية خلال أداء اختبارات المراجعة وإصدار التقرير.
- **فجوة المسئولية القانونية:** اختلاف إدراك وفهم المراجعين ومستخدمي التقارير المالية لمسئولية المراجع، حيث يقع على عاتق المراجع مسئولية أدبية تجاه حماية المجتمع من الفساد، ومهنية تجاه تنفيذ ومراعاة معايير مهنته، وقانونية تجاه التزامه بالقانون فعلى هذا تهدف الحوكمة المحاسبية الى التقليل والتحكم في فجوات التوقع التي ينشأ عنها أثار وخيمة تؤثر على بيئة الاعمال بشكل سلبي من خلال تحقيق مجموعة من النقاط التي تندرج ضمن أهداف حوكمة الشركات(القاضي زياد عبد الكريم وآخرون، 2010، ص379) :

- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول علي التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.

فقد أثارت الفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول العلاقة الثلاثية الأطراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية وممارسي مهنة المحاسبة وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية خاصة المساهمين المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الوحدة الاقتصادية أو حدوث تحالف بينها وبين مدقق الحسابات يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات المصلحة، وضمانا لذلك تهدف الحوكمة المحاسبية الى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وموثوقية القوائم المحاسبية فضلا تحقيق شروط الإفصاح الجيد من خلال تجسيد مجموعة من المعايير المحاسبية التي أكدها مجلس المحاسبة الدولية IASB، والتي من أهمها:-IAS1-IAS8-IAS12-IAS19-IAS20-IAS24 IAS30-IAS33، إضافة الى المعيار المحاسبيIFRS1الذي ينص على ضرورة ضمان نوعية عالية من المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية، بما ينعكس في النهاية إيجابيا على مصلحة

المساهمين والأطراف دوي المصلحة ومن وراء ذلك على بيئة الاعمال واستقرار الأسواق المالية في النهاية(لكورديمنال محمد ، العبد جلال إبراهيم، 2003، ص40)، فالقوائم الـــتي تتحصل عليهـــا الأطراف ذات الصلة توفـر ثلاث أنواع من المعلومات هي(سليمـــان محمد مصطفي، 2000، ص301) :

- **معلومات التشغيل**: وتتمثل في المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة حيث ترتبط بالمهام المتكررة في فيها.
- **معلومات التأثير**: وهي معلومات يهدف من خلالها الى التأثير على سلوك الافراد الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة.
- **معلومات التوقع**: وهي المعلومات التي تسمح للمؤسسة بالتنبؤ المسبق ببعض التغيرات التي قد تحدث مستقبلا.

وبالعودة الى معايير المحاسبة الدولية والتي وضعها **مجلس معايير المحاسبة الدولية**IASBسنجده بانه قد ركز على تجسيد مبادئ حوكمة الشركات من خلال التأكيد على ضرورة توفر المعلومات المحاسبية على مجموعة من المزايا والخصائص التي تتقاطع مباشرة مع خصائص ومبادئ حوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها (G20/OECD Principales of Corporate Gouvernance) والمتمثلة فيما يلي(نعيم حسين دهمش، ص23):

- **الملائمة**: بمعنى ان تكون هذه المعلومات مفيدة ومفهومة وتساعده في اتخاذ القرارات.
- **الموضوعية**: ان تكون هذه المعلومات محايدة لا تتحيز لطرف دون اخر ومعبرة عن الحقيقة، وذات مصداقية أي انها تعبر عن الاحداث بصورة سليمة.
- **القابلية للفهم**: أي قابلة للمقارنة والتعليق عليها ومصاغة بطريقة صحيحة وعلنية تعكس الصورة الحقيقية.
- **الوقتية**: أي ضرورة جاهزية وتوفير المعلومة في الوقت الذي نحتاجها فيه لان كل تأخر في عرض المعلومة سيؤثر على خاصية الملائمة.
- **ان تعكس الثقة**: بمعنى انه كلما توفرت في المعلومات الخصائص السابقة كلما زادت ثقة أصحاب المصالح في المعلومات المحاسبية.
- **الصورة السابقة للوضعية المالية للمؤسسة**: أي بمعنى ان تفصح هذه المعلومات عن الوضع الحالي للمؤسسة مقارنة بالوضع السابق لها.

الشكل رقم (1): دور الحوكمة المحاسبية في ضبط بيئة الاعمال

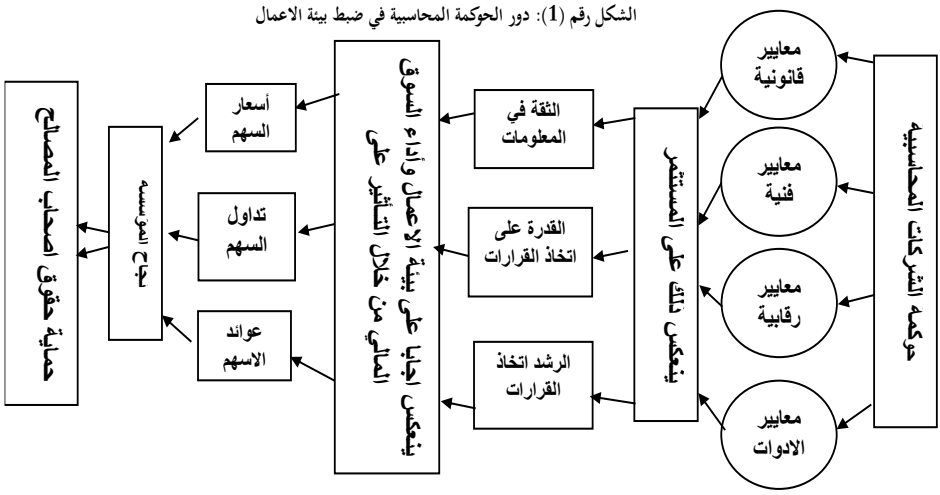

المصدر: من اعداد الباحثين.

المحور الثالث: أهمية آليات الرقابة الدخيلة والخارجية في حوكمة الشركات

بما أن حوكمة الشركات تهدف الى ضبط اداء الشركات ودعم سلامة بيئة الاعمال في الإطار الذي يضمن مصالح جميع الأطراف، فان الرقابة بما تتضمنه من آليات داخلية وخارجية تمثل جوهر حوكمة الشركات كما سنبينه فيما يلي:

أولا: آليات الرقابة الدخيلة

توجد عدة آليات للرقابة الداخلية تلعب دورا هاما في تفعيل نظام حوكمة الشركات، حيث تنطلق هذه الاليات من المستوى الداخلي للمنظمة كما سنوضحه فيما يلي:

1- المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية احدى اهم آليات الرقابة التي تحقق وتدعم مجال حوكمة الشركات من خلال قدرتها على توجيه نشاط الشركات في الاتجاه الذي يؤدي الى تحقيق أهداف جميع الأطراف، وقد مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة سنة 1941بتطور ملحوظ في مفهومها ومعايير ممارستها حيث انتقلت من مجرد ألية لفحص النشاط المالي والمحاسبي إلى الية فحص النشاط التشغيلي، كما اصبحت أداة لتقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة بدلالة فعالية قرارات الاستثمار والمخاطر التي ستنجم عنها(Harlod m Williams, pp1-3)، فهي عل هذا النحو أصبحت تمثل نشاطا مستقلا للتأكيد الموضوعي والاستشاري مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها وفي الاطار الذي يساعد على انجاز الأهداف من خلال تكوين مدخل منظم يعمل على تقييم

وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة على عمليات الحوكمة من خلال تحقيق الابعاد التالية (خليل محمد عبد اللطيف،2003، ص12):

- المراجعة الداخلية نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة يقوم بعرض تقاريره على المجلس الاداري، وأيضا على الملاك عند الضرورة؛
- هي نشاط موضوعي يقوم على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص ذوي خبرة عالية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، الامر الذي يدعم إجراءات المراجعة ويحقق أركان الشفافية والموثوقية؛
- تقوم وظيفة المراجعة الداخلية على نوعين من المعايير التي تدعم جودة أداء الوظيفة في حد ذاتها ومخرجاتها التي تؤثر مباشرة على أهداف حوكمة الشركات(IIA, 2003) :

- **معايير الصفات:** ونخص بالذكر هنا المعيار1100، 1130، والتي نصت على ضرورة استقلالية مهنة المراجعة الداخلية، وضرورة تقديم الاستشارة للعميل.
- **معايير الأداء:** وهي مجموعة المعايير التي نصت على ضرورة وضع خطط خاصة للمخاطر من اجل تحديد أولويات المراجعة الداخلية بما يتماشى في النهاية مع الاهداف التنظيمية.

2– آلية لجان المراجعة

اشارت الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية الى أن إنشاء لجان مراجعة في الشركات من شأنه ان يؤدي الى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركة للأطراف الخارجية، كما ان وجود لجنة مراجعة داخلية تراقب جودة أداء عمليات المراجعة ومدى تطابقها مع اهداف حوكمة الشركات وقواعدها سوف يؤدي بالتأكيد الى زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الامر الذي سينعكس إيجابا على بيئة الاعمال ككل وحتى تكون لجان المراجعة الداخلية فعالة بمفهوم حوكمة الشركات لابد من تحقيق النقاط التالية(دلال لعبادي، 2015، ص134):

- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وعدم كونهم أعضاء تنفيذيين.
- توفر شرطي الخبرة والكفاءة في أعضاء لجة المراجعة الداخلية.
- الكفاية النوعية والعددية لتركيبة لجنة المراجعة الداخلية.
- وجود إطار قانوني وتنظيمي لعمل لجنة المراجعة.

3– آلية مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، كونه مفوضا بتمثيل المساهمين، ويعمل على ضمان مدى عقلانية استخدام المساهمات من قبل إدارة الشركات، كما انه يعمل على

الدفع نحو تحسين الأداء من خلال دوره الرقابي كونه يتمركز في اعلى قمة الهيكل التنظيمي، فهو على عذا الأساس يعتبر من بين أهم أليات الرقابة الداخلية الفاعلة في حوكمة الشركات، ومن جهة اخرى يعتبر مجلس الإدارة ضمن المعنى السابق المسؤول الأول عن إيجاد ووضع الاطار فعال لحوكمة الشركات حيث يحرص على التداول والحصول على المعلومات الكافية والدقيقة كما يجب عليه أن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين، وهو المسؤول عن وضع كل الاليات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات(مركز المشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،2011، ص ص57،58)، من خلال انشاء اللجان(لجان المراجعة، لجنة التعيينات، لجنة المكافئات)، والتأكيد على الاستقلالية في ممارسة المهام والتركيز على الخبرات والمهارات.

ثانيا: آليات الرقابة الخارجية

إذا كانت للآليات الداخلية للرقابة دور مهم في تحقيق أهداف حوكمة الشركات وذلك ضمن مقاربة داخلية يتم تفعيلها من قبل الكيان الداخلي للشركات في حد ذاتها، فانه توجد بالمقابل آليات الرقابة الخارجية التي تساهم في تجسيد أبعاد الحوكمة الخارجية مدفوعة من أطراف خارج الشركة حيث يمثل دور آليات الرقابة الخارجية وزنا معتبرا في تجسيد مفهوم حوكمة الشركات كما سنوضحه فيما يلي:

1- آلية المراجعة الخارجية:

يفرض الإطار العام لحوكمة الشركات على المساهمين ضرورة تعيين مراجع حسابات خارجي مستقل مؤهل وذو كفاءة مهنية، للقيام بعملية مراجعة أنشطة المؤسسة بغرض إبداء رأي فني محايد وموضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، مع عرض النتائج على كافة الأطراف ذوي المصلحة وذوي الاهتمام فالمرجعة الخارجية تقوم على (رجب السيد وآخرون، 2000، ص7):

- فحص المعلومات والتأكد من مدى صحتها لتعظيم منفعتها.
- يكون القائم بالمراجعة الخارجية طرف اجنبيا ومستقلا عن الشركة والأطراف التي تقوم بإعداد القوائم المالية.

والملاحظ على هذه الأسس انها تتقاطع مباشرة مع أهداف حوكمة الشركات حيث تبرز لنا أهمية وحساسية دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات التي تعتبر جرس انذار مبكر لكل الأطراف المتعلقة بالشركة (كمجلس الإدارة، والمساهمين والدائنين)، حيث انها تكشف عن مواطن الضعف والقوة في أداء بيئة المؤسسة الامر الذي يمكن من ترتيب القرارات العلاجية المناسبة، ويمنع من تأثر بيئة الاعمال من تلاعبات إدارة الشركات.

2- آلية المقرضين ومؤسسات تقييم الملاءة المالية:

يقوم المقرضون سواء كانوا مؤسسات مالية او أصحاب رؤوس بتداول الأصول المالية للشركات كالأسهم والسندات، كما يعملون على توفير السيولة المالية للشركات وذلك مقابل عوائد مالية مقبولة وبمعدلات مخاطرة معقولة، هذه الأخيرة التي تتوقف على مدى توازن الملاءة المالية للشركة اي مدى قدرتها على الوفاء بحقوق المقرضين في اجالها، إضافة على مدى قدرة الشركة على الحفاظ على القيمة السوقية لأصولها المالية من خلال تبينيها لمفهوم حوكمة الشركات وقدرتها على الأداء الجيد هنا يأتي الدور الرقابي لوكالات تقييم الملائة المالية التي تقدم رايها حول الشركة وملائتها المالية بناء على دراسات وتحليلات معمقة(دلال لعبادي، 2015، ص ص: 157-158)، كما يأتي دور المقرضين الذين يدفعون الشركات نحو تحسين الأداء والالتزام بقواعد حوكمة الشركات من اجل بناء الثقة والحصول على التمويل الضروري، كما يعمل المقرضون في اطار اتفاقيات الاقراض على تحقيق وتجسيد مجموعة من الشروط والإجراءات والمعايير التي تتقاطع مباشرة مع اهداف حوكمة الشركات.

3- آلية فعالية المساهمين:

يعبر المساهمون عن الافراد الذين يمتلكون حصة من أسهم الشركات سواء كانت قليلة او كثيرة، حيث تظهر فعاليتهم من خلال حضور اجتماعات الجمعية العامة وتقديم العروض من اجل التصويت عليها، كما ان للمساهمين المؤسسين بالغ الأثر في تقديم وقبول العروض من خلال التصويت عليها(World Bank, , June 2006, p22)، وهنا يظهر الدور الرقابي لفعالية المساهمين من خلال توجيه الشركات نحو تجسيد مفهوم وقواعد حوكمة الشركات كون ان ابعاد حوكمة الشركات تتقاطع مباشرة مع أهداف المساهمين الذين يسهرون على حسن استخدام مساهماتهم.

المحور الرابع:نماذج تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والنامية

الملاحظ عموما ان تطبيق حوكمة الشركات في الدول المتقدمة كان تدريجيا ووفق إجراءات علاجية ووقائية ضد الصدمات التي تعرضت لها بيئة الاعمال نتيجة قصور حوكمة الشركات في هذه البلدان والتي كانت اثارها تتجاوز حدود الدولة المصدر، حيث كان يتم التأكيد على حوكمة الشركات وآليتها من خلال مجموعة من التقارير التي ينتج عنها في النهاية قواعد وتشريعات ملزمة لتطبيق حوكمة الشركات، أما في الدول النامية فإن تطبيق قواعد حوكمة الشركات كان نتيجة لضغط المجتمع الأكاديمي والمدني وفي سياق مواكبة ما هو معمول به في الأنظمة الاقتصادية المتقدمة عدا في بعض الاقتصاديات المزدهرة كالصين والبرازيل كما سنبينه فيما يلي:

أولا: التجربة الفرنسية

تعتبر التجربة الفرنسية في حوكمة الشركات تجربة رائدة حيث تم تجسيد مفهوم الحوكمة الشركات في فرنسا بشكل تدريجي عبر مجموعة من التقارير التي أسست لمفهوم حوكمة الشركات في فرنسا ووضعت النواة الأولى لتصورات تطبيق هذا المفهوم وآليات تطبيق الحوكمة كما سنبينه فيما يلي(Le code de gouvernement d'Enterprise sociétés cotées, 2013):

1- تقريرفيينوالأول Viénot :صدر هذا التقرير سنة 1995 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الاعمال الفرنسية حيث ركز هذا التقرير على ثلاث محاور رئيسة هي كالاتي:

- **مهام وتعيين مجلس الإدارة:** حيث أكد على ضرورة توزيع الصلاحيات بشكل واضح وضبط العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، كما أكد على ضرورة تحقيق الشفافية في السوق المالي عن طريق افصاح مجلس الإدارة عن رأيه حول الشروط والعمليات الخاصة بأسهم الشركة.
- **مكونات مجلس الإدارة:** أكد على ضرورة ان يضم مجلس الإدارة اعضاء مستقلين وكذلك الامر بالنسبة للجان المكافئات والتعيينات، كما رأى بان حقوق مساهمي الأقلية يرعاها المديرون التنفيذيون وليس هناك ضرورة لان يتم تمثيلهم، كما أكد على ضرورة ان يضم مجلس الإدارة لجنة للترشيحات.
- **وظائف مجلس الإدارة:** ركز هذا المحور على أهم الأنشطة التي يمارسها مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عنه كما نص على ضرورة اعتماد تقنية المحاضر في أثبات انعقاد دورات المجلس والقرارات المنبثقة عنها.

2- تقرير Marini:اهم نقطة ركز عليها هذا التقرير هي فتحه لمجال الرقابة من طرف المساهمين واعطائهم الحق في التصويت خلال الجمعيات العامة الامر الذي يمكن من التأثير في القرارات بشكل اجابي، كما ركز على قضية التجديد للمديرين واهمية فتج المجال لمديرين جدد مع ضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس والمدير التنفيذي.

3- تقريرفيينوالثاني Viénot :صدر هذا التقرير سنة 1998 من طرف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص والمجلس الوطني لأصحاب الاعمال الفرنسية حيث قدم مجموعة من الأفكار التي تدعم حوكمة المؤسسات والتي من أهمها:

- ضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس الاداري ووظائف المدير العام؛
- ضرورة الإفصاح عن مكافئات المديرين؛
- ضرورة الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم في الشركات؛

- حدد مدة وكالة المدير بأربعة سنوات؛
- حدد جملة من نشاطات المجلي الإداري اصافة الى نشطات اللجان المنبثقة عنه؛
- ركز على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات والآجال اللازمة.

4– تقرير بوثون Bouton: صدر هذا التقرير سنة 2003 بعد الانهيارات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي وذلك تحت اشراف حركة المؤسسات الفرنسية، الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص، جمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة، حيث قدم هذا التقرير مجموعة من التوصيات هي:

- تحسين أداء إدارة الشركات وخاصة أداء لجنة المراجعة؛
- ملاءمة المعايير والممارسات المحاسبية؛
- جودة المعلومات المالية والاتصال المالي؛
- فعالية الرقابة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية)؛
- علاقات الشركة مع مختلف فعليات المساهمين؛
- أهمية ودور استقلالية مختلف الأطراف الفاعلة في سوق العمل (المؤسسات المالية المستشارين الماليين...).

5– قانون الامن المالي: صدر هذا القانون سنة 2003 حيث شرع هذا القانون جملة من المواد المهمة وهي:

- الزامية وضع واعداد والافصاح عن تقرير عن نظام تقييم الرقابة الداخلية مرفقا براي المراجع الداخلي.
- ضرورة أن ينشئ المراجع تقريرا يبدي فيه رايه حول سيرورة الرقابة الداخلية للشركة وكيفية معالجة المعلومات المالية
- ضرورة العناية بالمعلومة المالية والمحاسبية وتحقيق مبدئي الشفافية والافصاح عنها.

ثانيا: تجربة المملكة المتحدة

على غرار التجربة الفرنسية تم تكريس حوكمة الشركات في المملكة المتحدة عن طريق مجموعة من التقارير التي أسست لآليات حوكمة الشركات في الشركات البريطانية كما سنوضحه فيما يلي (بن عواق شرف الدين أمين، 2015، ص ص148-149):

- **تقرير** CADBURY:يعتبر من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات على المستوى الدولي، ويضم هذا التقرير مجموعة من البنود وهي عبارة عن توجيهات حول الممارسات السليمة للحوكمة.

- **تقرير** RUTTEMAN: صدر في أكتوبر 1993 وأوصى بضرورة ان يكو ن ضمن تقارير الشركات المقيدة في البورصة إفصاح عن نظم الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة للمحافظة على أصولها.
- **تقرير** GREENBURY: صدر في سنة 1995 واهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث أوصى بضرورة مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي تحدد تلك المكافآت ومدى تناسبها مع الأداء الخاص بهم.
- **الكود الموحد** CODE COMBINED: صدر عام 1998 والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، حيث اصبح هذا التقرير أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، وقد تم تعديله في سنة 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات.

ثالثا: التجربة المصرية

بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر على مستوى المجتمع المدني حيث تم التركيز على كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات والأحداث، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يتضمن التطبيق السليم للحوكمة حيث تم إصدار مجموعة من القوانين التي هدفت الى حوكمة الشركات المصرية وضبط بيئة الاعمال والتي من أهمها قانون سوق المال المعدل، قانون الشركات الموحد، قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون الإفلاس، بالإضافة الى مجموعة من القوانين الداعمة لتطبيق مبادئ الحوكمة كقانون الشركات رقم 151 لسنة 1981، وقانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة ،1992 وقانون الاستثمار رقم 08 لسنة 1997، وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي رقم 93 لسنة 2000.

وقد اعد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية تقريرا لتقييم حوكمة الشركات في مصر وكانت أهم النتائج التي توصل اليها هذا التقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة، (دليل تأسيس أساليب حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس 2002):

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 31 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ، حيث تنص مبادئ حوكمة الشركات وبورصات

الأوراق المالية على ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على حسن الأداء.

- رأى التقرير بأنه لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في حوكمة الشركات في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارة الشركات بتلك المعايير ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في حدود 07 مبادئ من إجمالي 48 مبدأ، كما ان هناك اثنان منها لا تطبق نهائيا في السوق المصرية.

خـاتمـة:

حوكمة الشركات هي حصيلة للتفاعل بين مجموعة من الأنظمة والقوانين والهيئات التي تعمل في مجموعها على خلق نظام فعال للرقابة على اعمال الشركات، حيث أنها توفر مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تعمل معا على ضبط بيئة الاعمال ووقايتها من الاضطرابات من خلال منع ظهور ممارسات التلاعب والحد من محاولات التضليل أو التأثر السلبي على أهداف الأطراف دوي العلاقة، ومن جهة أخرى تمثل الحوكمة المحاسبية جوهر نظام حوكمة الشركات كونها تعمل على توفير المعلومات المحاسبة مع التركيز على تحقيق جودة المعلومات المدرجة في القوائم والحرص على وصولها الى مستعمليها بالكيفية والنوعية والكمية المطلوبة، فحوكمة الشركات على هذا النحو ترقى الى تبني مفهوم أخلاقيات الاعمال الذي يشير الى تحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها، وتدعوا لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية، وبالعودة الى تجارب الدول المتقدمة في ميدان حوكمة الشركات نجدها بأنها قد قطعت شوطا كبيرا في تجسيد هذا المفهوم وذلك في اطار ديناميكي يعبر عن الاستجابة واتخاذ الإجراءات العلاجية للاختلالات والرهانات التي تتعرض لها بيئة الأعمال نتيجة أنشطة الشركات، حيث يبقى نظام حوكمة الشركات يحتاج الى التحسين والتطوير المستمر، في حين نجد أن حوكمة الشركات في الدول النامية تأتي ضمن متطلبات يفرضها المجتمع المدني والسياسي ويؤكد عليها المجتمع الاكاديمي كآلية مهمة لتحقيق التنمية المتوازنة واندماج اقتصاداتها ضمن التنظيم الاقتصادي العالمي.

قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية:

- بن عواق شرف الدين أمين، تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري تجارب دولية رائدة–، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد3جوان 2015.
- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدانمرك،2010.
- خليل محمد عبد اللطيف، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني،2003.
- دهمش نعيم حسين،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المكاتب الوطنية، عمان، الأردن.
- رجب السيد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2000.
- السحار أكرم صابر، العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.
- القاضي زياد عبد الكريم، وآخرون، تصميم نظم المعلومات الادارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010.
- لعبادي دلال،حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- لكوردبمنال محمد ، العبد جلال إبراهيم ، مقدمة في نظم المعلومات الادارية والمفاهيم الاساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، سنة 2003.
- متولي سامي وهبة، فجوة التوقعات في المراجعة، أسبابها وسبل تضييقها، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الازهر للبنات، العدد العاشر، يناير،1993.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجارب وحلول، القاهرة، فيفري2011، متاح على الموقع: https://www.cipe.org/legacy/publicationdocs/corpGovGuidebookArabic_0.pdf
- مركزالمشروعاتالدوليةالخاصة،دليلتأسيسأساليبحوكمةالشركاتفيالاقتصادياتالناميةوالصاعدةوالمتحولة،دورياتشهرية ،مارس 2002 متاح على الموقع: .https://kantakji.com/media/165535/file3278.pdf
- مصطفي سليمان محمد،القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الإيجابية– دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها،جامعة الزقازيق،السنة العاشرة،العددالأول،2000.
- ميكراكراسينكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، أوت 2008، متاح على الموقع: https://www.cipe.org/wp-content/uploads/2008/08/CGToolkit1012

المرجع باللغة الأجنبية:

- Cadbury A (1992) The Financial Aspects of corporateGovernance , A Report of the Committeeon Governance. Gee & Co London; disponible sur le site : http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf.
- Harlod m Williams، the mergingresponsibities of the internalauditors the lnstitute of internalauditorrs -availableat: http: //sec. Gov./news/speesh/1978/061978.

http: www .theiia orge/guidance / standard-and-practicesprofessionnel-practices-framework

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/8143/465340ENGLISH01.

- IIA, standard for the professional practice of internalauditing, (2003)،availableat:
- Le code de gouvernement d'Enterprise sociétés cotées, Rapport du groupe de travail, l'association Fran çaise des Entreprises Priv ées et le Conseil National du Patronat Fran çais, R évision de juin 2013, disponible sur le site: https://www.rsenews.com/public/dossier_eco/gouvernance-entreprise-france.php?rub=1.
- OECD 2015, G20/OECD ,Principles of CorporateGovernance, OECD Publishing, Paris, disponible sur le site :http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en.
- world Bank, Report on the Observance of Standards and Codes (ROSC) CorporateGovernance, CorporateGovernance Country Assessment, June 2006. Disponible sur le site : : http://documents.worldbank.org